

سياسة التدقيق الداخلي





اعتماد السياسة

تم اعتماد هذا السياسة بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 2023/7/31

جدول المحتويات

3	المقدمة
3	الهدف
3	المصطلحات
4	النطاق
4	التطبيق والصلاحيه
4	الأطراف ذات العلاقة ومسؤولياتهم
5	المبادئ التوجيهية
6	تكرار المراجعة
6	اجراءات التدقيق
7	التدقيق الداخلي
7	الأهداف المحددة للمدقق الداخلي
8	دورة المراجعة
8	الاحتفاظ
8	أحكام ختامية

المقدمة

يعد التدقيق الداخلي أحد الأدوات الهامة التي تساهم في تحسين الأداء وإدارة المخاطر في شركة الأندلس العقارية. يهدف هذا النشاط إلى تقييم ومراجعة العمليات والإجراءات المعتمدة داخل الشركة بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والمعايير القانونية والتشريعية المعمول بها.

الهدف

إن الهدف من سياسة التدقيق هو ضمان الامتثال لسياسات الشركة والمتطلبات القانونية، وتحديد المخاطر الأمنية المحتملة، والحفاظ على نزاهة المؤسسة.

المصطلحات

- التدقيق الداخلي: هو عملية مستقلة وموضوعية لتقييم وتحسين فعالية الرقابة وإدارة المخاطر، وضمان الالتزام بالمعايير والسياسات داخل الشركة.
- المراجعة: هي العملية التفصيلية للتدقيق تشمل جمع الأدلة وتقييمها وتوجيه الانتباه للتحسينات في العمليات والنظام التنظيمي.
- المنهجية المبنية على المخاطر: هو نهج التدقيق الذي يستند إلى تحليل وتقييم المخاطر المحتملة لتحديد نطاق التدقيق وتحديد الأولويات.
- مدير التدقيق الداخلي: الشخص المسؤول عن قيادة وتنسيق عمليات التدقيق الداخلي وتحديد الموجهات الاستراتيجية لهذه العمليات.
- فريق التدقيق الداخلي: المجموعة من المحترفين المكلفين بتنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية وتقديم تقارير وتوصيات بناءً على نتائجها.
- المخاطر الداخلية: عبارة عن الأحداث أو الظروف التي قد تؤثر على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها بشكل موثوق للتوقع.
- الأدلة: المعلومات والوثائق التي تستخدم لتثبيت نتائج وتقييمات عملية التدقيق.
- التوصيات: الإجراءات المقترحة التي تخرج عن عمليات التدقيق والتي تهدف إلى تحسين الأداء وتقليل المخاطر.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع الموظفين والمقاولين والموردين الذين لديهم حق الوصول إلى أنظمة الشركة أو بياناتها. الهدف من هذه السياسة هو تقديم إرشادات للإدارة للخطوات التي يجب اتخاذها لضمان استقلالية خدمات التدقيق لدينا فيما يتعلق بالتدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وغير المراجعة التي يتم إجراؤها للشركة.

التطبيق والصلاحيات

صاحب صلاحيات الاعتماد لهذه السياسة هو مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، تُعد لجنة المراجعة هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على عمليات التدقيق الداخلي وضمان تنفيذها بشكل فعال ومستقر تم تشكيل فريق التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي بالتنسيق مع لجنة المراجعة. يشمل نطاق التدقيق الداخلي مراجعة العمليات المالية والإدارية، والنظام التنظيمي، والامتثال للقوانين والسياسات. يتم تحديد خطة التدقيق السنوية وفقًا لأولويات المؤسسة والمخاطر المتعلقة.

الأطراف ذات العلاقة ومسؤولياتهم

1. مجلس الإدارة / لجنة المراجعة

- يحدد سياسة التدقيق والإطار التوجيهي لعمليات التدقيق.
- يتابع تنفيذ السياسة ويقوم بمراجعة واعتماد تقارير التدقيق الدورية.
- يتأكد من استقلالية وكفاءة مدير التدقيق الداخلي وفرق التدقيق.
- يقدم التوجيه الاستراتيجي لتحسين الأداء وتعزيز التواصل بين فرق التدقيق والإدارة العليا.

2. مدير التدقيق الداخلي

- يُعيّن ويشرف على فريق التدقيق الداخلي.
- يخطط وينفذ العمليات التدقيق وفقًا للخطة السنوية.
- يقوم بتقديم تقارير التدقيق والتوصيات للجنة المراجعة.
- يتأكد من توجيه الفريق باتباع معايير التدقيق والأدلة اللازمة.

3. فريق التدقيق الداخلي

- ينفذ عمليات التدقيق المعتمدة وفقًا للخطة والأهداف.
- يقوم بجمع الأدلة وتقييم العمليات وتحديد الضعف والتحسينات.

- يقدم تقارير تفصيلية تتضمن التوصيات لتحسين الأداء.
- يتفاعل مع الأقسام المختلفة للحصول على المستندات والمعلومات اللازمة.
- 4. إدارة الأقسام المختلفة
- تعزز التعاون والتفاعل مع فريق التدقيق الداخلي وتقديم الدعم المطلوب.
- تقدم المعلومات والوثائق المطلوبة لعمليات التدقيق.
- تستجيب للتوصيات وتعمل على تحسين العمليات المعنية.
- 5. الموظفون
- يقدمون الدعم والتعاون لفريق التدقيق الداخلي ويسهمون في تقديم المعلومات والأدلة.
- يتعاونون في تنفيذ التدابير التحسينية ويتبنون السلوكيات الملائمة.
- توفير التنسيق والتعاون بين هذه الأطراف المختلفة يضمن تنفيذ عمليات التدقيق بشكل متكامل وفعال، مما يساهم في تحقيق أهداف السياسة وتعزيز الأداء والشفافية في الشركة.

المبادئ التوجيهية

- يجب أن يكون أي مدقق يتم الاستعانة به بواسطة الشركة لأغراض التدقيق والمراجعة مستقلاً ولا يجب أن يتصرف بطريقة تسبب الإضرار باستقلاليتها أو يبدو أنها تعيقها. كحد أدنى، يجب ألا يتصرف المدققون بأي صفة يمكن أن يُنظر إليهم بشكل معقول على أنهم واحد مما يلي:
- يعملون كإدارة أو بالنيابة عنها.
 - يقومون بتدقيق عملهم الخاص.
 - يتأثرون بأعمال أخرى موجودة أو محتملة لا تحتاج إلى تدقيق.

تكرار المراجعة

سيتم تدقيق الدفاتر المحاسبية للشركة بشكل سنوي، أو بشكل متكرر إذا لزم الأمر، للتأكد من دقتها. يجب أن يتم إجراء التدقيق بواسطة مدقق حسابات مستقل أو فريق من المراجعين ذوي الخبرة والمهارة المناسبة.

1. فحص الوثائق الداعمة: يجب على المدقق فحص الوثائق الداعمة، مثل الفواتير، الإيصالات والبيانات المصرفية؛ للتحقق من دقة السجلات المالية.
2. اختبار الضوابط الداخلية: يجب على المدقق اختبار الضوابط الداخلية للشركة، مثل الفصل بين المهام وعمليات الموافقة؛ للتأكد من أن المعاملات المالية مسجلة بدقة وأن الأصول محمية بشكل صحيح.

إجراءات التدقيق

1. تحديد نطاق التدقيق: تحديد الأقسام والعمليات المختارة لعمليات التدقيق وتوثيق أهدافها ومدى التوافق مع المعايير.
2. إعداد خطة التدقيق: تحديد الأهداف والإجراءات والجداول الزمنية لعملية التدقيق.
3. تنفيذ التدقيق: تنفيذ عمليات التدقيق وتوثيق الملاحظات والاستنتاجات بدقة.
4. تقييم الامتثال: تقييم مدى امتثال العمليات للمعايير واللوائح وتوثيق النتائج.
5. تقديم التقارير: إعداد تقارير مفصلة تتضمن الملاحظات والتوصيات وتقديمها للإدارة ويتم استخدام شركات التدقيق لأداء عدد من وظائف التدقيق على النحو التالي:

- المراجعة السنوية للبيانات المالية
- المراجعة السنوية لبيانات التكنولوجيا/البرامج. (الإبلاغ عن الضوابط في مؤسسة خدمات) – إن أمكن
- التدقيق الداخلي
- عمليات تدقيق أخرى قد تكون مطلوبة

لإزالة أي تضارب في المصالح، يجب ألا تكون شركة التدقيق التي تم اختيارها لأداء وظيفة التدقيق الداخلي هي نفس الشركة التي تجري أي تدقيق منظم آخر. ومن المتوقع أن يكون العمل خارج نطاق التدقيق الداخلي هو الاستثناء. في حالة حدوث هذا الاستثناء، فإن أي خدمة تتعلق بالتدقيق أو لا تحتاج إلى التدقيق تقوم بها هذه الشركة سوف تحتاج إلى الموافقة بما يتفق مع عملية الموافقة المسبقة المحددة أدناه في الأعمال التي لا تحتاج إلى التدقيق.

يجب أن تكون جميع مهام المدقق لمدة عام واحد؛ لضمان اتساق التقارير، ويجب أن يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة أو من ينوبه، بناءً على التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة.

يجوز تجديد المدققين، مع مراعاة التقييم السنوي بواسطة اللجنة المعنية وموافقة مجلس الإدارة، دون طرح عطاءات. ومع ذلك، يجب ألا يتم تجديد شركة التدقيق لأكثر من عشر سنوات متتالية دون طلب عطاء. يجب أن يتم الحصول على خدمات تدقيق المشتريات من الشركات المحلية من المستوى الأول طوال فترة المراجعة، سوف يلتزم المدققون بالمعايير المهنية ذات الصلة للحماية من التهديدات المحتملة للاستقلالية.

التدقيق الداخلي

نهدف في شركة الأندلس العقارية من خلال سياستنا للتدقيق ومنهجيتنا للمراجعة الداخلية إلى توفير إطار عمل منظم وموثوق لتقييم العمليات والمخاطر الداخلية، وتحسين الأداء وتعزيز الالتزام بالمعايير والسياسات. لذلك نحن نتبع منهجية التدقيق المبني على المخاطر هو نهج تدقيق يعتمد على تحليل وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالعمليات والأنشطة المختلفة داخل الشركة. يُعدُّ هذا النهج أكثر فعالية في تحديد نطاق التدقيق وتحديد الأولويات بناءً على مستوى المخاطر المحتملة.

يتم تعيين المدقق الداخلي بواسطة رئيس لجنة المراجعة إنهم مسؤولون عن إجراء المراجعات وتقديم المشورة بشأن عمليات الشركة وأنشطة الإدارة. من خلال استخدام نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الضوابط، قياس الأداء وعمليات الحوكمة. يساعد المدقق الداخلي الشركة في تحقيق أهدافها وغاياتها. قد تشمل عمليات التدقيق الداخلي عمليات التدقيق المالي، الأداء، التشغيل والامتثال.

يتمثل دور المدقق الداخلي في مساعدة لجنة المراجعة، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تصريف مسؤولياتهم الائتمانية والإدارية بشكل فعال. ويتحقق ذلك من خلال توفير المعلومات، التحليلات، التقييمات، المشورة والتوصيات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ومن خلال تعزيز الضوابط الفعالة لتسجيل الأنشطة التشغيلية والإبلاغ عنها بما في ذلك حماية الأصول.

الأهداف المحددة للمدقق الداخلي

- تقديم تقييم موضوعي ومستقل لمدى قدرة، كفاءة وفعالية ضوابط الإدارة على موارد الشركة البشرية والمادية. ويشمل ذلك مراجعة وتقييم الوضع المالي والفعالية والكفاءة التي تستخدم بها الموارد،
- رصد وتقييم إجراءات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وضمان فهم المخاطر المالية والتشغيلية وإدارتها بشكل مناسب.
- تقديم المشورة لأصحاب المصلحة بشأن النتائج والتوصيات المتعلقة بالمخاطر الكبيرة وقضايا الأداء والحوكمة. أيضًا، تحديد مخاطر الأعمال، التمويل والرقابة الداخلية/نظام الأعمال لصانعي القرار الرئيسيين،
- تحديد مدى المحاسبة على أصول الشركة وحمايتها من الخسائر بجميع أنواعها والتحقق من وجود الأصول.
- مراقبة ما إذا كانت الوحدات التنظيمية تعمل وفقًا لسياسات الشركة وإجراءاتها، والقوانين واللوائح والالتزامات التعاقدية والممارسات التجارية السليمة.

- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد مما إذا كانت النتائج متوافقة مع الأهداف والغايات المحددة ويتم تنفيذها كما هو مخطط لها،
- مراجعة موثوقية، سلامة وكفاية المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحديد المعلومات، قياسها، تصنيفها والإبلاغ عنها،
- إجراء عمليات تدقيق لمجالات أو وظائف محددة وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة عمومًا كما هو مطلوب من وقت لآخر،
- تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية للشركة من خلال إتاحة عمل المدقق الداخلي مع المدققين الخارجيين في فحصهم للسجلات المالية للشركة والبيانات المالية السنوية.

دورة المراجعة

مدير التدقيق الداخلي هو المسؤول عن ضمان مراجعة هذه السياسة وتعديلها إذا لزم الأمر، على الأقل كل عام، مع أي تغييرات يتم اقتراحها على لجنة المراجعة. يجب الموافقة على جميع التعديلات على هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة.

الاحتفاظ

سيتم الاحتفاظ ببيانات التدقيق لمدة لا تقل عن ستة أشهر، أو وفقاً لما تتطلبه المتطلبات التنظيمية أو القانونية.

أحكام ختامية

- 1- تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.
- 2- يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – أو عند إدخال تغييرات في سياسات الطلبات العليا أو المتطلبات التشريعية أو بعد أي حدث مهم قد يستدعي تغييراً في هذه السياسة ويتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل الإدارة التدقيق الداخلي على إدارة الحوكمة والذي يقوم بدراسة ومراجعة التعديلات المقترحة ويوصي بها لاعتمادها.
- 3- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على مشاركة الإدارات الأخرى بما يطرأ من تعديلات أو مقترحات على هذه السياسة واستطلاع مرئياتها وملاحظاتها بما يحقق الهدف من ورائها.